الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.33

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

24 February 2000
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣٣

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الاثنين، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماتوتي (نائب الرئيس) . . . . . (بيرو)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) دور المرأة في التنمية (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-23659

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظرا لغياب السيد أولهاي، تولى الرئاسة السيد ماتوتي (بيرو)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/54/L.21)

(ج) دور المرأة في التنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن دور المرأة في التنمية (A/C.2/54/L.21)

١ - **السيدة كريتشلو** (غيانا) عرضت مشروع القرار A/C.2/54/L.21 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، موجهة الانتباه بوجه خاص إلى الفقرة العاشرة من الديباجة وإلى الفقرات ٢ و ٥ و ١٤. وأعربت عن أملها في تأييد للجنة لمشروع القرار.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/C.2/54/L.25)

(أ) النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية (A/C.2/54/L.25)

٢ - **السيد تالبوت** (غيانا) عرض مشروع القرار A/C.2/54/L.25 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، موجها الاهتمام بصفة خاصة إلى الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٥. وأعرب عن الأمل في أن يشكل مشروع القرار أساسا للاتفاق على الخطوات الأخرى التي يتعين اتخاذها في النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/54/497، A/54/136-E/1999/89، A/54/132-E/1999/80، A/54/132/Add.1-E/1999/80/Add.1، A/54/135-E/1999/88؛ A/C.2/54/4)

٣ - **السيد بوللي** (مدير أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية): عرض تقريري الأمين العام عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية: الترتيبات التي ستخلفه (A/54/497)، والتعاون الدولي لتخفيف أثر ظاهرة النينيو (A/54/135)، فقال إن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية قد وجه الانتباه إلى ضرورة وضع استراتيجيات استباقية طويلة الأجل لاتقاء الكوارث. غير أن الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات التي ينطوي عليها الحد من الكوارث تتطلب ممارسة اختيارات سياسية صعبة بشأن تخصيص الحكومات للموارد. وإذا كان هناك اعتراف

دولي بتزايد الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للكوارث بالنسبة للبلدان النامية، فإنه يلزم ترجمة ذلك الاعتراف إلى سياسات حكومية. فلقد كلفت الكوارث التي وقعت على مدار العقد الماضي العالم ما متوسطه ٨٧ بليون دولار في السنة؛ ومع ذلك فإن المساهمات التي قدمت للحد من الكوارث لم تتجاوز نسبة ٢ في المائة مجموع المعونة الغوثية التي قدمتها البلدان المانحة.

٤ - وذكر أن تلك الاتجاهات إذا استمرت فستعجز حتى أغنى بلدان العالم في القريب العاجل عن تحمل تكاليف إعادة بناء اقتصاداتها ونسيجها الاجتماعي. والحل الوحيد لذلك بالنسبة لجميع البلدان هو أن تحد من ضعفها أمام المخاطر الطبيعية بالاستثمار في اتقاء الكوارث وبجعل الحد من الكوارث عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الحكومية. ويستلزم الأمر اتباع نهج عالمي ومتعدد التخصصات والقطاعات بحق في التصدي لهذه المشكلة. وفي هذا الصدد فقد اتخذت ثلاث مبادرات في إطار العقد. المبادرة الأولى هي أدوات تقييم المخاطر لوقاية المناطق الحضرية من الكوارث الاهتزازية، وتنفذها الأمانة بدعم مالي وتقني من حكومة اليابان. وتتصل المبادرة الثانية بتحسين قدرات الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية والبيئية، بينما تتصل المبادرة الثالثة بجهود المجتمع الدولي للحد من أثر ظاهرة النينيو.

٥ - وقال إن التقرير الوارد في الوثيقة A/54/135 يقدم مجموعة كبيرة من الأمثلة الواضحة للفرص المتاحة للحد بصورة فعالة من الكوارث التي تترتب على ظاهرتي النينيو والنينيا، في ضوء المعارف العلمية والتكنولوجيات المتاحة التي تجمعت في جميع أنحاء العالم في قطاعات عديدة. وفي هذا الشأن فإن أول حلقة دراسية حكومية دولية بشأن وقوع ظاهر النينيو في الفترة ٩٩/١٩٩٧ قد عقدت في غواياكيل، إكوادور، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد طلب إعلان غواياكيل، الذي اعتمد في نهاية الحلقة الدراسية، من الأمم المتحدة أن تقيم جدوى إنشاء مركز دولي لبحث ظاهرة النينيو. ولسوء الحظ لم يتأت تمويل دولي لهذا الغرض. غير أن الاستثمار اللازم لهذا المركز ضئيل للغاية إذا قورن بالضرر الذي يحتمل أن يقع عندما تحدث ظاهرة النينيو في المرة القادمة.

٦ - وأوضح أن الهدف الرئيسي للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية هو إكساب المجتمعات المحلية القدرة على المرونة في مواجهة المخاطر الطبيعية، والانتقال من أسلوب اتقاء المخاطر إلى أسلوب إدارة الخطر عند وقوعه. وهي تدور حول أربعة مواضيع رئيسية، هي أساليب التوعية العامة؛ والالتزام من جانب المجتمعات المحلية والجمهور؛ وإيجاد مجتمعات لديها القدرة على المرونة في مواجهة الكوارث؛ والحد من الخسائر الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن الكوارث. وستكون أهداف فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث هي وضع استراتيجيات وسياسات للحد من المخاطر الطبيعية؛ والوقوف على الثغرات الموجود حاليا في السياسات والبرامج؛ وكفالة التكامل بين الإجراءات التي تتخذها الوكالات؛ وتقديم المشورة في مجال السياسة للأمانة العامة؛ وعقد اجتماعات خبراء مخصصة للمسائل المتصلة بالحد من الكوارث. ومما له أهميته الحيوية كفالة تغطية فرقة العمل جميع أعضاء الهيئات العالمية للحد من الكوارث، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأعضاء المجتمع المدني، لا سيما من الأوساط العلمية، وممثلو الأقاليم.

٧ - **السيدة كريتشلو** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن البلدان النامية يعيش فيها ٩٠ في المائة من ضحايا الكوارث. وكارثة طبيعية واحدة قمينة بأن تقضي على ثمار سنوات من النمو الاقتصادي وأن تفضي إلى خسائر وآلام إنسانية فادحة. ومع أن وقوع الكوارث الطبيعية يتزايد تواترا وحدة، فإن مساهمة المجتمع الدولي في توفير الأموال لمعونات الطوارئ قد نقصت بقدر كبير بالمقارنة بالعقود السابقة. ويمكن التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية من خلال اتباع نهج استباقي متضافر، على أن تشارك جميع القطاعات في التخطيط والتأهب والاتقاء والغوث وإعادة التأهيل. والأهم من ذلك أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتناول هذه المسألة في سياق التنمية المستدامة لا كمسألة إنسانية. ولذلك فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد تماما ما ذهب إليه الأمين العام من أن عدم كفاية الاستثمار في مجال الحد من الكوارث يؤدى إلى تكبد تكاليف أفدح في مجال المساعدة الإنسانية وإعادة البناء.

٨ - وأضافت قائلة إن البلدان النامية تواصل بذل الجهود على الصعيد الوطني لتنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما. بل أن بعض الدول أنشأ لجانا أو مراكز تنسيق للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. غير أن تلك البرامج يجري تنفيذها بالنذر اليسير من الموارد المالية. ولذلك حثت المجتمع الدولي على أن يزيد المساعدات المالية التي يقدمها لبرامج الحد من الكوارث الطبيعية.

٩ - وأعلنت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد توصية الأمين العام الداعية إلى القيام بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بإنشاء أمانة مشتركة بين الوكالات لشؤون الحد من الكوارث الطبيعية. كما أنها تحث المجتمع الدولي على زيادة ما يقدمه من مساهمات مالية للصندوق الاستئماني للحد من الكوارث الطبيعية وعلى المضي في تطوير ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية فيما يتعلق بالحد من الكوارث. كما ينبغي للأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لإنشاء المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو في إكوادور.

١٠ - وأوضحت أن العقد ساهم في إبراز أن التدابير الوقائية يمكن أن تحد من الدمار الناجم عن الكوارث الطبيعية. والتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي الآن هو الكيفية التي يمكن له بها أن يضاعف ما يتخذه من إجراءات للحد من آثار الكوارث الطبيعية لكي يساعد بذلك الاقتصادات النامية الضعيفة بالفعل على تحقيق التنمية المستدامة.

١١ - **السيد بايفوكه** (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وإستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، فضلا عن قبرص ومالطة، فقال إن الاتحاد الأوروبي يوافق على المرامي العامة لتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية كما يوافق الأمين العام في أن الاستراتيجية ينبغي أن تكون بمثابة منهاج للتعاون لبذل الجهود بصورة فعالة التكاليف ومتكاملة في اتقاء الكوارث والتخفيف من آثارها. وينبغي أن تبقى الترتيبات الخلف للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية خاضعة للسلطة المباشرة لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية.

١٢ - وأوضح أن إنشاء فرقة العمل المقترحة للحد من الكوارث لن تكون عملية سهلة، بالنظر إلى ضرورة مراعاة الترتيبات القائمة المشتركة بين الوكالات وما يستجد منها، مثل فريق الإدارة البيئية. ويتعين أن تمكن

الترتيبات الخلف للعقد من تطوير وتعزيز أوجه التآزر التي نشأت خلال العقد ومن المحافظة على الأولوية العليا المعطاة لتلك المسألة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ككل. ونجاح فرقة العمل في تسيير أعمالها عامل أساسي يتوقف عليه تنفيذ استراتيجية الحد من الكوارث الطبيعية في القرن الحادي والعشرين.

١٣ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يؤيد مقترحات الأمين العام المتعلقة بأمانة الاستراتيجية الدولية، ويوافق في أن الترتيب الجديد ينبغي أن يستعرض في الدورة القادمة للجمعية العامة. وأخيرا، فإن الاتحاد يرحب بتقرير الأمين العام عن ظاهرة النينيو؛ فمن شأن فهم هذه الظاهرة بصورة أفضل أن يمكن من تحسين التأهب لها ومن التخفيف من أثارها الخطرة.

١٤ - **السيد فارار** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه فيما يقرب العقد الدولي من ختامه فإن حكومته تعرب عن ثنائها لجميع من تكاتفوا لزيادة الوعي في جميع أنحاء العالم بأهمية التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات. ولقد غدا المجتمع الدولي بفضل العقد أكثر وعيا بأن الكوارث الطبيعية تشكل تهديدا جسيما للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وبأن اتقاء الكوارث هو السبيل الوحيد في الأجل الطويل لمواجهة هذا التهديد.

١٥ - وأضاف أن الهدف الأول لمتابعة العقد ينبغي أن يكون هو تنفيذ الأولويات التي أُقرت عمليا أثناء العقد. وأعرب عن سرور وفده لاعتراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما للحد من الكوارث الطبيعية من دور حيوي في استراتيجيات التنمية المستدامة. كما أنه يعرب عن امتنانه لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعاونهما في مبادرة الشبكة العالمية للمعلومات عن الكوارث.

١٦ - ومضى يقول إن تزايد أثار الكوارث الطبيعية ينهض دليلا على الحاجة إلى دفع جهود التخفيف في مجالات علم وتكنولوجيا التخفيف من المخاطر، والتعليم والتدريب، والرصد والإنذار المبكر، وإلى العمل على جعل التخفيف جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية.

١٧ - وأشار إلى أن أحد مقاييس تقدم الحضارة في الألفية القادمة سيكون درجة استعمال المجتمع العالمي للعلم والتكنولوجيا من أجل تحسين نوعية حياة الناس في كل مكان. والتصدي لويلات الكوارث الطبيعية التي ابتليت بها البشرية طوال أجيال لا تحصى يشكل هدفا جليلا لعهد جديد.

١٨ - **السيد نيبينزيا** (الاتحاد الروسي): أعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز في تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الإنذار المبكر، وتقييم الأضرار والتخفيف منها، والبحث العلمي والتطبيقي، ونشر المعلومات التقنية. ونوه بالمساهمات الضخمة التي قدمت أيضا من اللجنة العلمية والتقنية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

١٩ - وأشار إلى أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في وقوع الكوارث الطبيعية واسعة النطاق وزيادة ضخمة في الخسائر البشرية والمادية. ففي عام ١٩٩٨ وحده مات ما يربو على ٠٠٠ ٥٠ شخص من جراء الكوارث

الطبيعية، وكانت الأضرار الاقتصادية هائلة. وقال إن وفده يعتقد انطلاقا من ذلك أن من الضروري أن تستمر أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال بعد عام ٢٠٠١، وأن تولى أهمية أكبر لاتقاء الكوارث الطبيعية والبيئية والحد من آثارها بوصف ذلك عنصرا لا غنى عنه من عناصر استراتيجيات التنمية المستدامة، والمساعدة في تعزيز القدرات الوطنية. كما أن الحاجة تتزايد إلى إدخال تكنولوجيات جديدة، وتحقيقا لهذه الغاية يجب على المجتمع الدولي أن يتبادل الخبرات والمعلومات والبحوث والتدريب وأن يشرك الوكالات الوطنية المعنية بالاستجابة في حالات الطوارئ.

٢٠ - **السيد إيسكانيرو** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن الخبرة المكتسبة أثناء العقد قد أبرزت إلحاح الحاجة إلى الانتقال من الأخذ بنهج الاستجابة إلى الأخذ باستراتيجية متكاملة لمواجهة الكوارث الطبيعية، مع زيادة الاهتمام بالاتقاء. وعلى ذلك فإن أعضاء مجموعة ريو يعكفون، على الصعيد الإقليمي، على وضع مقترحات محددة للتدابير التي يجب أن تتخذ في مجالات الاتقاء والإنذار المبكر والتخفيف وإعادة التأهيل وإعادة البناء. كما أنهم انضموا إلى الاتحاد الأوروبي في برنامج يستهدف تعزيز قدرة أضعف البلدان على مواجهة الكوارث.

٢١ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة يجب أن تكفل تنفيذ قراراتها السابقة والقرارات التي اعتمدت في الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي تتسنى مواصلة تلك المبادرات القيمة في مجال الحد من الكوارث الطبيعية. وأعلن أن مجموعة ريو تعلق أهمية كبيرة على إنشاء مركز دولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل قيامها بدور حاسم في التصدي للكوارث الطبيعية وذلك بتوفير المبادئ التوجيهية وبالتنسيق بين الوكالات الوطنية لاتقاء الكوارث والتخفيف من آثارها.

٢٢ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن الكوارث الطبيعية تلحق أفدح الآثار المدمرة بالبلدان النامية، التي تعاني هياكلها الأساسية من الضعف، وتفتقر إلى الأموال اللازمة لإعادة البناء وإعادة التأهيل. ولئن كان الحال قد جرى على وصف الكوارث بأنها "قضاء وقدر"، فقد عمل العقد على زيادة الوعي بالصلات المحتملة بين انحطاط البيئة من جراء النشاط الإنساني وبين تلك الأحداث؛ وقد يتبين من مواصلة البحث أن مصطلح "الكارثة الطبيعة" مصطلح خاطئ في مدلوله. ولئن كان للتخطيط لحالات الطوارئ والإنذار المبكر أهميتهما الحاسمة في الأجل القصير في مجال الاتقاء، فإن التنمية المستدامة هي التي يمكن في الأجل الطويل أن يكون لها أثر حقيقي في اتقاء الكوارث.

٢٣ - وأشار إلى أن أحد أهم الدروس المستفادة من العقد هو أن التنسيق فيما بين جميع الجهات العاملة في هذا الميدان عامل جوهري، سواء للاستجابة في حالات الطوارئ أو في تخطيط عمليات الاتقاء. والحكومات تقع عليها المسؤولية الأولى، غير إنه لا يمكن تحقيق أحسن النتائج إلا إذا أقام المجتمع الدولي شراكة على جميع المستويات. كما أن العقد ساهم في إدخال الاتقاء والإنذار المبكر في الخطط السياسية الوطنية والدولية ورسخ ثقافة الاتقاء في بلدان كثيرة. ومن شأن خروج تكنولوجيات جديدة وإتاحة القائم منها على نطاق أوسع أن يغير طبيعة عمليات الحد من الكوارث، وينبغي السعي إلى إيجاد أساليب متقدمة لإنقاذ الأرواح للاستعمال في مجالات الرصد والتحليل والاتصال.

٢٤ - وأعلن أن النرويج تؤيد الترتيب المقترح لخلافة العقد. ولئن كان ينبغي أن تمارس الوكالات المكلفة مسؤولياتها الفردية عن التنفيذ، فإن وضع السياسات والتنسيق يجب أن يبقيا بيد سلطة جماعية مشتركة بين الوكالات. ولذلك فإن وفده يؤيد فكرة إنشاء أمانة مشتركة بين الوكالات لشؤون الحد من الكوارث وذلك في إطار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ كما أنه يؤيد إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتقديم المشورة في مجال السياسة وتيسير الحوار.

٢٥ - وقال إن أضعف الناس أمام الكوارث الطبيعية هم الفقراء، وقدرتهم محدودة على تجنب الخسائر. وما لم يلق اتقاء الكوارث مزيدا من الاهتمام من صانعي السياسة ومزيدا من الدعم، فإن بلدانا نامية كثيرة ستعجز عن التغلب على حالات الكوارث. ولقد زاد العقد من تفهم التدابير اللازمة للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، واصبح التحدي القائم هو ترجمة الدروس المستفادة إلى التزامات سياسية واقتصادية.

٢٦ - **السيد رفيق الحق** (بنغلادش): قال إن الجهد يتزايد للانتقال من تقبل الكوارث كظواهر طبيعية محتومة إلى إيجاد طرق تيسر مهمة التدخل البشري والتكنولوجي في تقليل الخسائر إلى أدنى حد. ولقد أدى عدم كفاية الاستثمار في التأهب للكوارث إلى ارتفاع تكاليف المساعدة الإنسانية وإعادة البناء، مما يجعل تكاليف اتقاء الكوارث أكثر فعالية من تكاليف الاستجابة لها.

٢٧ - وأشار إلى أن المكاسب الملموسة التي تحققت من العقد تشمل جعل تقديم الدعم في مجال السياسة مسألة ذات أولوية، وتحسن تقييم التهديد، وتحسن إدماج التخفيف من حدة الكوارث في الاستراتيجيات العامة للتنمية، وتوفر مزيد من المعلومات عن المخاطر الطبيعية، وتحسن التوعية بالحد من الكوارث. ومن الإنجازات الهامة الأخرى ازدياد الوعي بقيمة الاتقاء، إذ أن قدرا كبيرا من الخسائر الناجمة عن الكوارث يمثل خسائر غير مباشرة على شكل انقطاع النشاط الاقتصادي والتعطل عن العمل وانخفاض الإنتاجية.

٢٨ - وأعلن أن وفده يعتقد أن قوة الدفع التي ولدها العقد يجب أن توالى، وأنه يؤيد توصية الأمين العام الداعية إلى إنشاء آلية لتنسيق التخطيط والتنفيذ من جانب الوكالات في مجال الحد من الكوارث الطبيعية، كما أنه يوافق في أنه ينبغي الربط بين اتقاء الكوارث والنتائج التي توصلت إليها المؤتمرات العالمية التي عقدت في فترة التسعينات. وأخيرا، ينبغي الالتزام من جانب الشركاء في التنمية بتوفير موارد كافية من أجل إتاحة جني كامل ثمار الدروس المستفادة من العقد.

٢٩ - **السيد أليمان** (إكوادور): قال إن الكوارث الطبيعية ولئن كانت تقع للبلدان الغنية مثلما تقع للبلدان الفقيرة، فإن البلدان النامية هي التي تكون أكثر معاناة للنتائج التي تترتب على هذه الأحداث على الأجل الطويل. مثال ذلك أن إكوادور لا تزال تحاول الانتعاش من الخسائر التي تعرض لها نموها الاقتصادي طوال سنوات من جراء آثار ظاهرة النينيو.

٣٠ - ومضى قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل في الألفية القادمة العمل كمحفل مركزي لمناقشة المشكلة العالمية المتعلقة بالكوارث الطبيعية وإعداد سياسات شاملة واستراتيجيات تشمل قطاعات متعددة تربط

بأهداف للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأعلن تأييد وفده للمقترحات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩، لا سيما ما يتعلق منها بإنشاء آلية مشتركة بين المؤسسات في إطار منظومة الأمم المتحدة تعنى بالحد من الكوارث الطبيعية وبمواصلة وظائف أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٣١ - وأعرب عن شديد ارتياح إكوادور للطريقة الجاري اتباعها في إطار منظومة الأمم المتحدة لمعالجة ظاهرة النينيو، ولنواحي التقدم التي تحققت في الفهم العلمي للظاهرة. وأضاف أنه كان مما قام به الاجتماع الأول للخبراء الحكوميين الدوليين المعني بظاهر النينيو، المعقود في غواياكيل، إكوادور، أنه دعا إلى اتخاذ إجراء فوري لتقييم جدوى إنشاء مركز دولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو؛ وقد أجرت المنظمة الدولية للأرصاد الجوية وحكومة إكوادور هذه الدراسة، التي ستوزع أثناء الدورة الحالية بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية. وسيعمل المركز الدولي في تعاون وثيق مع المراكز الإقليمية والعالمية من أجل تحسين القدرة على التنبؤ بظاهرة النينيو والتخفيف من آثارها السلبية، فضلا عن تزويد الأوساط العلمية الدولية بجميع المعلومات المتاحة. وستتلقى ميزانيته مساهمات من حكومة إكوادور فضلا عن المجتمع الدولي. وأعرب عن أمل إكوادور في أن يلقى إنشاء المركز الدعم من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي بعامة.

٣٢ - وأعلن أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستقدم نص مشروع قرار بشأن متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢ و ١٨٥/٥٣ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٩. وأعرب عن أمل إكوادور في أن تتم الموافقة على مشروع القرار بتوافق الآراء.

٣٣ - **السيد ستايهلين** (المراقب عن سويسرا): قال إن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ساعد على قياس أثر الكوارث من حيث فقدان الأرواح والآلام البشرية، والتكلفة الباهظة للاستجابة في حالات الكوارث والطوارئ. كما أنه كان وسيلة لتوسيع نطاق الوعي بالحاجة إلى اتخاذ تدابير حكومية. وأضاف أن سويسرا تعلق أهمية كبيرة على الاستمرار في الأعمال التي أنجزت أثناء العقد. وقد ذكرت سويسرا في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٩ أنه ينبغي أن تُنشأ في إطار منظومة الأمم المتحدة ابتداء من عام ٢٠٠٠ آلية تنسيق فعالة للنهوض بإدارة الكوارث الطبيعية. وينبغي أن تراعي هذه الهيئة الأبعاد الوطنية والدولية للكوارث الطبيعية. وأشار إلى الرغبة التي أبديت في أن تعمل تلك الآلية كمركز للدراية الفنية وكمركز للاتصال فيما بين المنظمات، وفي ألا تكون لها مسؤوليات تنفيذية.

٣٤ - ونوه بأن وفده يمارس دورا نشطا في المناقشات التي تدور داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبأنه شارك في تقديم مشروع القرار الذي اعتمد بالإجماع. وأضاف أن الأهداف الواردة في تقرير الأمين العام (A/54/497) تغطي معظم الجوانب التي تهتم بها سويسرا، إلا إنه فيما يتعلق بتكوين فرقة العمل المشتركة بين الوكالات فإن سويسرا تعتقد أن تعيين ممثلي المجتمع المدني ينبغي أن يتم بمعرفة الوسط العلمي في بلد كل منهم وليس بمعرفة اللجنة العلمية والتقنية السابقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يولى اعتبار أكبر في تكوين الأمانة لتنوع أعضاء الأمم المتحدة.

٣٥ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن الدول الجزرية الواقعة في منطقة البحر الكاريبي تتعرض لبعض أسوأ مواسم العواصف التي شهدها التاريخ، كما أن الدول الأعضاء الواقعة في مناطق أخرى لم تسلم من ذلك أيضا. وأوضح أن تكاليف التأمين على أخطار العواصف باهظة إلى حد يفوق طاقة دول جزرية كثيرة، كما أن التأمين على مخاطر الكوارث الطبيعية غير متاح أصلا في بعضها. والكوارث الطبيعية تثير قلق جميع البلدان، غير أنها تسبب إزعاجا شديدا للدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة بشدة للضرر بفعل حجمها وعزلتها وضيق قاعدة مواردها واتكالها على قطاعات ضعيفة مثل الزراعة والسياحة. والدول الجزرية يتحتم عليها أن تتلافى أثر الكوارث الطبيعية أو أن تحد منه، ولذلك فقد كانت شديدة الامتنان للأعمال التي تم الاضطلاع بها تحت رعاية العقد، التي كان لها فضل كبير في زيادة الوعي وفي بناء ثقافة الاتقاء.

٣٦ - وذكر أن بلدان التحالف تعتقد أن هناك احتياجا ملحا هو الوقوف على تدابير الاتقاء التي قد تكون متاحة، لا سيما لأشد الدول ضعفا وأكثرها تعرضا للكوارث. ومن الجوهري أن يتم عن طريق الإنترنيت نشر نظم إنذار مبكر متقدمة تقوم على استعمال البيانات المستمدة من مصادر التوابع الاصطناعية. ومن المهم أيضا بذل جهود أكبر لوضع تدابير للتخطيط في حالات الطوارئ وغير ذلك من تدابير التأهب. ومما له أهميته الحيوية في كل تلك الأنشطة أن يُمارس التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والوطنية.

٣٧ - **السيد اوزترك** (تركيا): قال إن درجة الجدية في القيام بعملية التخفيف من آثار الكوارث هي التي تحدد نطاق الخسائر والأضرار البشرية والاقتصادية. وعرّف التخفيف من حدة الكوارث بأنه المجموعة الواسعة من الأنشطة المترابطة التي تعمل مجتمعة، إذا كانت مدمجة في جميع جوانب تنمية المجتمع، على الحد من نواحي الضعف التي يعاني منها ذلك المجتمع. وهذه الجوانب تمتد من قوانين المباني إلى خطط الطوارئ على مستوى الدولة. وإذا كان من المهم أن تكون هناك قوانين للمباني يمكن التعويل عليها فإن فعالية قوانين إنفاذها وصرامة تطبيق تلك القوانين أمران لا يقلان عن ذلك أهمية.

٣٨ - وأشار إلى أن الأعاصير المدارية والأعاصير الحلزونية والفياضات والزلازل أزهقت آلاف الأرواح وتسببت في أضرار بلغت قيمتها بلايين الدولارات في تايوان وتركيا والمكسيك واليونان. وقد تعلمت تركيا بالذات ومعها العالم بأسره الكثير في السنوات الأخيرة في مجال الحد من الكوارث. فقد كشف الزلزال الذي ضرب تركيا في الصيف الماضي عن أن مستوى تأهب البلد تشوبه مثالب جسيمة. وبصرف النظر عن مستوى ذلك التأهب، فلقد كان سيصعب التصدي لزلزال بتلك القوة استدام تلك المدة في مثل تلك المنطقة الكثيفة السكان؛ غير أنه مما لا مراء فيه أن قوانين المباني لو كانت منفذة على نحو أكثر صرامة وكانت خطط الطوارئ أكثر وضوحا لكانت الآثار التي ترتبت على الزلزال أقل سوءا.

٣٩ - وأعرب عن امتنان تركيا لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، فضلا عن فرادى البلدان وسائر المنظمات التي مدت يد العون، وقال إن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في تقديم الدعم المؤسسي والمادي للدول الأعضاء. وعبر عن سرور تركيا لما لقيته من دعم كبير لمشروع القرار التركي - اليوناني بشأن التعاون

في إنشاء قدرة مشتركة للاستجابة في حالات الطوارئ تكمل نظم الاستجابة الإنسانية والطارئة الموجودة لدى الأمم المتحدة.

٤٠ - **السيد فالديفيسو** (كولومبيا): قال إن كولومبيا، بعد أن تعرضت لكوارث طبيعية عديدة، اعتمدت استراتيجية دائمة للاتقاء: فقد كان لديها نظام وطني منذ عام ١٩٨٨ لاتقاء الكوارث والتصدي لها، ثم اعتمدت في عام ١٩٩٧ خطة وطنية تشمل سياسات وإجراءات وبرامج، فضلا عن الجوانب المالية والتعليمية والبحثية. كما زادت كولومبيا تعاونها مع سائر بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤١ - وتطرق إلى العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، فقال إن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ يمثل الإطار الأساسي للجنة الثانية. فالحد من الكوارث الطبيعية مسألة ينبغي الاستمرار في إدراجها ضمن المسائل التي يُنظر فيها فيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة. وينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة التي تضعها الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية. فالعلاقة بين الموضوعين واضحة: فإذا استثمر المزيد من الأموال في مجال الاتقاء قل ما يتعين دفعه في مجال المساعدة الإنسانية وإعادة البناء، وتوفرت مبالغ طائلة لسياسات التنمية المستدامة.

٤٢ - وقال إن الأمم المتحدة ينبغي أن تتلقى قوة الدفع اللازمة لمواصلة أعمالها من خلال تحديد مبادئ توجيهية واضحة. وأعلن أن كولومبيا تؤيد إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تزاول عملها بصفة دائمة لتناول المسائل المتصلة بالحد من الكوارث الطبيعية بالتعاون مع الممثلين الإقليميين وأعضاء المجتمع العلمي والتقني. وبالنظر إلى تشعب الظواهر الطبيعية، تود حكومته أن تشدد على الحاجة إلى تعزيز ثقافة الاتقاء والإنذار المبكر عن طريق تطوير التكنولوجيا ونقلها، وأيضا عن طريق تحسين التعليم والتدريب الفني والإعلام. وتعزيزا للقدرات الوطنية لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، على التصدي الفعال للآثار السلبية لظاهرة النينيو، يلزم زيادة المساعدة التقنية والمالية وتقوية العلاقة بين المنظمات الدولية ومختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين المعارف المتعلقة بظاهرة النينيو والتحكم فيها.

٤٣ - **السيد كاسيمسارن** (تايلند): قال إن العقد كان له فضل كبير في زيادة الوعي العام بأخطار الكوارث الطبيعية وبالحاجة إلى تضافر الجهود في سبيل تقليل أثرها، وإن نواحي التقدم العلمي والتكنولوجي قد عملت بصورة ملحوظة على زيادة قدرات أنظمة الإنذار المبكر. ولذلك فمما له أهميته الحيوية أن يُدام التقدم المتولد من العقد وذلك بإنشاء أمانة وفرقة عمل مشتركتين بين الوكالات.

٤٤ - وذكر أن حكومته أنشأت برنامجا للحد من الكوارث الطبيعية يركز على مشاريع التحكم في الفيضانات وتنمية الموارد المائية. ولما كانت الكوارث، سواء أكانت طبيعية أو من صنع الإنسان، تتسبب في الخلل الاجتماعي والتدهور البيئي، فقد عمدت تايلند إلى إدماج استراتيجياتها لاتقاء الكوارث في خطة البلد الخمسية الحالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية تدريب المتطوعين ونشر المعلومات من خلال وسائط الإعلام، وإدخال هذه المسألة ضمن المناهج المدرسية، وتشجيع مشاركة السلطات والمجتمعات المحلية.

٤٥ - وأضاف أنه فيما يتعلق بالصعيد الإقليمي، فقد نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ حلقة عمل إقليمية بشأن التحكم في الفيضانات وإدارتها، وقامت، بالتعاون مع خطة عمل العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، بعقد اجتماع إقليمي في بانكوك، في شباط/فبراير ١٩٩٩ حول موضوع الحد من المخاطر والمجتمع في القرن الحادي والعشرين. كما أن المركز الآسيوي للتأهب للكوارث التابع لمعهد التكنولوجيا في بانكوك يقدم المساعدة لبلدان آسيوية عديدة في مجال بناء القدرات لإدارة الكوارث الطبيعية والتخطيط لعمليات الإغاثة.

٤٦ - وأخيرا، ففيما يتعلق بالصعيد الدولي، قال إن تايلند من بين مقدمي مشروع القرار بشأن الاستجابة الطارئة في حالات الكوارث . وأضاف أنه رغم قلة موارد الحكومة، فإنها تخصص جزءا صغيرا من ميزانيتها السنوية لتقديم المساعدات الإنسانية، النقدية أو العينية، من أجل إعادة تأهيل وإعادة بناء البلدان والأقاليم المتأثرة بالكوارث الطبيعية.

٤٧ - **السيد دون نانجيرا** (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية): قال إن المناقشة أكدت ضرورتين أساسيتين. الأولى هي اتقاء الكوارث الطبيعية، مشفوعا بعناصر التنبؤ والرصد والإنذار المبكر والتأهب، والأخرى هي امتلاك أضعف شرائح المجتمع لناصية تدابير الحد من الكوارث الطبيعية. فالتمكين للسكان المحليين والمجتمعات المحلية من أجل التصدي بكفاءة للكوارث الطبيعية أداة من أفعل أدوات الحد من خسائر الأرواح وأضرار الممتلكات ودمار الاقتصادات الوطنية. وينبغي في الفترة التالية للعقد تشجيع زيادة الوعي العام باتقاء الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها بالاستفادة من المجتمعات المحلية وما لديها من هياكل، وكذلك تشجيع توسيع نطاق الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، والاستفادة الكاملة من الدراية العلمية والتقنية المتوفرة في مجال الحد من الكوارث.

٤٨ - وذكر أن التزام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية واتقائها التزام واضح. فهي تقوم بدور نشط في الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية واتقائها، وثلاثة أرباع تلك الكوارث يتصل بالمناخ والطقس. ويشمل عملها بناء القدرات عن طريق تقديم التدريب والحلقات الدراسية والتثقيف للبلدان المعرضة للكوارث ومؤسساتها وأهاليها؛ والقيام بأنشطة لزيادة الوعي العام بأهمية اتقاء الكوارث؛ واعتماد خطة عمل للعقد؛ وتنفيذ قرارات الجمعية العامة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحد من الكوارث الطبيعية. وستواصل المنظمة الاضطلاع بأنشطة الحد من الكوارث في الدول الأعضاء والتعاون مع سائر الهيئات من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها في مجال تزويد الجمهور بخدمات التنبؤ بالأعاصير المدارية والإنذار بها، ومساعدة الهيئات الوطنية للأرصاد الجوية والمياه في مباشرة أدوارها في مجال الحد من الكوارث واتقائها؛ وإقامة تعاون وثيق مع أمانة العقد.

٤٩ - **السيدة دورانت** (جامايكا): قالت إن من المنجزات الرئيسية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية أن تمت الاستعاضة عن النهج المجزأ التقليدي في التصدي للكوارث الطبيعية بنهج متكامل يشمل تخطيطا أفضل لحالات الطوارئ، وتقييم الأخطار وتقدير الخسائر على نحو أفضل، والأخذ بنهج يقوم على مشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة الحد من الكوارث الطبيعية.

٥٠ - وأكدت ما ذكره الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة من أن عام ١٩٩٨ كان أسوأ عام في التاريخ بالنسبة للكوارث الطبيعية المتصلة بالطقس (A/54/1، الفقرة ٢). وقالت إن عملية إعادة بناء الاقتصادات والهياكل الأساسية عادت بالجهود الإنمائية لبلدان عديدة عقودا إلى الوراء. أما البلدان الجزرية الصغيرة فهي أشد ضعفا بسبب حجمها واعتماد عديد منها على محصول وحيد أو صناعة وحيدة. ولذلك فقد أعربت عن ترحيبها بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩، وعن الأمل في أن يمدد القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحالية دور العقد إلى القرن الحادي والعشرين. وأضافت أن الترتيبات التي ستخلف العقد تشكل اعترافا بالحاجة إلى كفالة ضم أنشطة التأهب للكوارث والحد منها والتوعية بها إلى ما لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية من استراتيجيات للتنمية المستدامة.

٥١ - وأعربت عن تأييد وفدها لإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات وعن سروره للإبقاء على وظيفة الأمانة المشتركة بين الوكالات القائمة حاليا؛ كما أعربت عن الأمل في أن يتلقى الصندوق الاستئماني للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث المساهمات التي تحتاج إليها الأمانة لكي تمارس أعمالها بصورة فعالة. وأكدت ما ذكره الأمين العام من أن العالم شهد من الكوارث الطبيعية الفادحة في التسعينات ثلاثة أضعاف ما سبق أن شهده في الستينات، بينما انخفضت أموال معونات الطوارئ بنسبة ٤٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية وحدها (A/54/1، الفقرة ٤). وقالت إن توفير الموارد لهذا المجال الحيوي يشكل طريقة من طرق تعزيز الاستدامة في الأجل الطويل من خلال تجهيز البلدان النامية للتصدي لآثار الكوارث الطبيعية.

٥٢ - وقالت إن الأهداف المتعلقة بالدعوة ووضع السياسات والتنسيق التي تقررت في خطة عمل العقد للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ كانت مفيدة، لا سيما على الصعيد الإقليمي. وقد عملت المجلة الفصلية المسماة STOP Disasters، والرسالة الفصلية المسماة IDNDR Informs، وموقع العقد على الإنترنيت (http://www.idndr.org) والاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، على زيادة الوعي بتلك الكوارث. وبوجه خاص، فإن بلدان منطقة البحر الكاريبي استفادت من الحلقات الدراسية التي عقدتها حكومة فرنسا وتلك التي عقدتها أمانة العقد. كما أسهم التعاون الوثيق بين العقد والوكالة الكاريبية للإغاثة في حالات الكوارث والطوارئ في الجهود المبذولة في المنطقة لتناول مسألة الحد من الكوارث.

٥٣ - وأوضحت أن جامايكا، وهي دولة جزرية صغيرة نامية، عانت من كوارث طبيعية مثل الأعاصير والزلازل. وكان أساس جهودها في التصدي لتلك المشاكل هو إدراك أنه كان بالإمكان التقليل من الخسائر لو تمت الاستفادة على النحو الأمثل من التكنولوجيا والبيانات العلمية المتاحة، وتوخيت الصرامة في إنفاذ المعايير الهندسية وكان تقييم نواحي الضعف على صعيد المجتمعات المحلية والصعيد الوطني قد تم بصورة أفضل. وقد قامت حكومتها، منذ أمد طويل بعد ذلك، بوضع برنامج متكامل للتخفيف من حدة الكوارث يركز، في جملة أمور، على رسم خرائط للفيضانات، والإنذار بالفيضانات بالوسائل الآلية وبواسطة المجتمعات المحلية، والتثقيف العام.

٥٤ - وأردفت قائلة إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستمر في القيام بدور القيادة في مجال الحد من الكوارث، وذلك خاصة عن طريق تشجيع الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وزيادة الوعي السياسي بأثر الكوارث على التنمية، وتسهيل الاتصال الفعال مع صناعة التأمين والبنك الدولي وسائر مصارف التنمية.

ومواصلة إحراز التقدم تتطلب من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أن تقيم تحالفا دوليا من أجل التمكن بصورة تامة من التصدي لأثر الكوارث الطبيعية. ولذلك فإن وفدها يؤيد الاستراتيجية المعنونة "عالم أكثر أمنا في القرن الحادي والعشرين: الحد من المخاطر والكوارث".

٥٥ - **السيد ألفيلد** (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا ولئن كانت حديثة العهد نسبيا في ميدان الإغاثة في حالات الكوارث، فإنها تلتزم التزاما صادقا بغايات العقد وأهدافه. وقد شرعت حكومته منذ سنتين في عملية استعراض لسياسة إدارة الكوارث أفضت إلى وضع تشريع جديد سيصدر في أوائل عام ٢٠٠٠، وسيكون من شأنه تغيير نهج الاستجابة المتبع حاليا إلى نهج يقوم على الحد من نواحي الضعف وعلى تخفيف الأثر والتأهب.

٥٦ - وأوضح أن العقد أرسى أساسا متينا لنهج متعدد القطاعات والتخصصات للحد من الكوارث الطبيعية. غير أن جهود الدعوة وبناء القدرات كانت أقل أثرا في أفريقيا منها في بعض المناطق الأخرى. وإذا كانت بعض البلدان الأفريقية قد نجحت في وضع سياسات واستراتيجيات للحد من الكوارث، كما يتجلى ذلك من مختلف عمليات التقييم الوطنية التي أجريت في نهاية العقد، فلا يزال ينبغي عمل الكثير، إذ أن الحاجة ملحة إلى إنشاء آليات إقليمية للتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والدعوة والتدريب - وليس من الضروري أن يكون ذلك في شكل مراكز إقليمية. وأعرب عن الأمل في أن تعمل الترتيبات الخلف للعقد على الإسراع بالمفاوضات في هذا الشأن، وعقد ندوة لوضع خطة عمل أفريقية محددة ووضع سياسات واقعية لتعزيز القدرات على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

٥٧ - وأعلن أن وفده يؤيد تأييدا تاما قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩، ويرى أن الترتيبات الخلف يجب أن تستثمر قوة الدفع التي ولدها العقد وقدرته المؤسسية لكفالة الانتقال السريع إلى الاستراتيجية الدولية المقترحة للحد من الكوارث دون الإضرار بالمكاسب التي تحققت بصعوبة في العالم النامي. واحتفاظ الأمانة وفرقة العمل المشتركتين بين الوكالات المقترحتين بطابع تعدد التخصصات والقطاعات الذي تتسم به الأمانة الحالية يتطلب إخضاع هذين الكيانين للسلطة المباشرة لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وأن يكون وجودهما متميزا ومستقلا. وقال إن وفد يرحب بوجه خاص بالنص على إنشاء هاتين الهيئتين على أساس مؤقت لكي يتسنى للدول وأصحاب المصلحة التأمل في الطابع المتغير للحد من الكوارث وإدخال ما يحتاج إليه الأمر من تغييرات مؤسسية.

٥٨ - وأعلن تأييد وفده لاقتراح الأمين العام الداعي إلى ترسيخ ثقافة للاتقاء وإلى إزالة الحواجز المؤسسية التي تعترض قيام التعاون المتعدد الثقافات اللازم لإحراز النجاح في مجال اتقاء الكوارث. وقال إن الاستراتيجية الدولية المقترحة للحد من الكوارث تنهض مثالا على ذلك النهج وإنها جديرة بالحصول على تأييد كل أصحاب المصلحة.

٥٩ - وانتهى إلى القول بأن الدراية الفنية والتكنولوجيا اللازمتين للحد بدرجة ملموسة من الأخطار التي تفرضها الكوارث الطبيعية متوفرتان بالفعل؛ والمطلوب هو توفر الإرادة السياسية لتحويل تلك المعارف إلى إجراءات

فعالة من شأنها الحد من الخطر لدى أفقر الفئات وأشدها ضعفا. وأعلن تعهد حكومته بالمساعدة في هذا المسعى.

٦٠ - **السيد أورتيغا أوربينا** (نيكاراغوا): قال إن نيكاراغوا هي أشد بلدان أمريكا الوسطى ضعفا أمام الكوارث الطبيعية، بما فيها الزلازل والأعاصير والفيضانات والأمطار السيلية والانفجارات البركانية. وتلك كوارث تنتج عنها خسائر في الأرواح وتتسبب في إلحاق أضرار فادحة بالمحاصيل والمواشي، وهي الدعامات التي يقوم عليها اقتصاد البلد. ففي عام ١٩٩٩، مثلا، محا الإعصار ميتش ثمار جهود استمرت سنوات في بناء الهياكل الأساسية الإنتاجية والاجتماعية. ولذلك فإن حكومته تؤيد النتائج التي خلص إليها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية لعام ١٩٩٤، لا سيما فيما يتعلق بالصلة بين اتقاء الكوارث والحد منها والتنمية المستدامة.

٦١ - وأضاف أن حكومته، على قلة مواردها، تسعى إلى التصدي لهذه الحالات من خلال اللجنة الوطنية للدفاع المدني، التي تضم ممثلين لمختلف قطاعات المجتمع. وأوضح أن بلده واحد من البلدان التي تحتاج على وجه السرعة إلى تكنولوجيا عصرية لبناء القدرات وإلى إنشاء نظام للإنذار المبكر. ولذلك أعلن ترحيبه بأن الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بنظم الإنذار المبكر للحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في بوتسدام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، يشمل توصية بإعداد خطة عمل ومبادئ توجيهية محددة لعملية متكاملة ومتعددة القطاعات تضم، فيما تضم، علماء اجتماع واقتصاد ورجال سياسة ومنظمات علمية وتقنية. غير أنه لن يتسنى عمل ذلك إلا إذا توفر التعاون من جانب البلدان التي تمتلك التكنولوجيات اللازمة. كما أن المساعدة الدولية مطلوبة من أجل وضع برامج للتثقيف العام والقيام بعمليات محاكاة للكوارث الطبيعية.

٦٢ - واختتم كلامه بتقديم الشكر للأمم المتحدة ومجتمع المانحين لتزويد بلده بالغوث وغير ذلك من المساعدات في حالة الكوارث.

٦٣ - **السيد تاديي** (سان مارينو): قال إنه مثلما أن معظم الكوارث الطبيعية ينجم، في الواقع، عن النشاط البشري، فإن التدخل البشري يمكن أن يحقق الكثير في اتقاء آثار تلك الكوارث أو التخفيف من حدتها؛ وقد آن الأوان للتحول من ثقافة الاستجابة إلى ثقافة الاتقاء من خلال عمل تقييم واضح لأسباب الكوارث الطبيعية مع مراعاة النتائج المترتبة على تغير المناخ، واتباع نهج شمولي لا يقتصر على استراتيجيات الحد من الكوارث وإنما يشمل أيضا التخفيف من حدة الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦٤ - وأضاف أن وفده يوافق لجنة الصليب الأحمر الدولية في أن الاستراتيجيات الفعالة لاتقاء الكوارث ينبغي أن تشمل تقييم أوجه الضعف والتأهب للكوارث المقبلة في تلك المناطق؛ والربط بين برامج التأهب الوطنية والدولية؛ وحل المشاكل باستباقها لا بمجرد الاستجابة لها. ومما يستلفت الاهتمام أيضا النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لترسيخ ثقافة اتقاء الكوارث؛ وولاية جنيف بشأن الحد من الكوارث، والاستراتيجية المعنونة "عالم أكثر أمنا في القرن الحادي والعشرين: الحد من المخاطر والكوارث"؛ والاتفاق بشأن التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية الذي تم التوقيع عليه في مؤتمر القمة الأخير لرابطة دول منطقة البحر الكاريبي المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٦٥ - وأعرب عن تأييد وفده أيضا للاقتراح المكسيكي الداعي إلى إعداد قوائم وطنية بمنظمات الحماية المدنية، واستكمال مخزونات الموارد المتاحة، ووضع كتب دليل بشأن الإدارة الفعالة للتعاون الدولي الذي يشكل عنصرا جوهريا من الاستجابة للكوارث. وفي هذا الشأن، فقد قام المركز الأوروبي للعلاج الطبي في حالة الكوارث القائم في سان مارينو بتنظيم محافل وأفرقة واجتماعات ومناقشات حول موضوع اتقاء الكوارث الطبيعية وتقديم الإغاثة في حالة وقوعها والتخفيف من آثارها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

- - - - -